

عرب أميركا بين ترامب وجو



وما أكثرها، فثلاثة أرباع كلامها حرب مصالح، وصادمات حزبية تودعت عليها أميركا والعالم في مواسم الانتخاب. أما ما ينبغي أن نفعله، نحن عرب أميركا، تخصيصاً، أن نجلس على القل، ونفجر على أفلام كارتون السياسة في أميركا، وألا نكون كالدخول بين البصلة وقشرتها.

فإن رحل ترامب إن أميركا لن ترحل، وستبقى كما هي، بوردها، وشوكها. وإن فاز باراك أوباما العائد بخباب جو بايدن فهي باقية أيضاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وإننا إليه راجعون.

الانتخابي الأميركي على حقيقته، دون تكبير ولا تصغير.

ولو كان منصفاً وغير منوط في انحياز له أحد المرشحين، بدوافع طائفية أو قومية أو دينية أو مصلحة، فإن عليه أن يبشر خصوم ترامب من العرب والإيرانيين وجماعة حزب الله والقاعدة والإخوان المسلمين بان الناخب الأميركي ميال، بالفطرة، إلى الرئيس القوي القادر على نفعهم مالياً وصحياً وضرائبياً، مهما كانت خطاياهم وزلات لسانه.

وترامب، هو ذلك، مهما تعاونت على حربه الإغارات والجرائد ومراكز الاستطلاعات،

والمقابل، يجعلون الحبة الصغيرة من حبات جو بايدن قبة، ويتغنون ويباهون بها، ويجعلونها برهانهم على فوزه المؤكد المنتظر، رغم أن الكثير من الأميركيين يخالفونهم الرأي فيه، ويسخرون من ضعفه الذي عرف عنه على طول سجله السياسي الطويل.

والحقيقة هي أن لا خلاف على أن للرئيس الأميركي ترامب فضائل وإنجازات كثيرة لجمهرة واسعة من الأميركيين، لكنه، في ما يخص قضايانا العربية، لا يقل سوءاً عن أي رئيس غيره، إلا أنه حسنة واحدة للعراقيين

وبالمقابل، يجعلون الحبة الصغيرة من حبات جو بايدن قبة، ويتغنون ويباهون بها، ويجعلونها برهانهم على فوزه المؤكد المنتظر، رغم أن الكثير من الأميركيين يخالفونهم الرأي فيه، ويسخرون من ضعفه الذي عرف عنه على طول سجله السياسي الطويل.

والحقيقة هي أن لا خلاف على أن للرئيس الأميركي ترامب فضائل وإنجازات كثيرة لجمهرة واسعة من الأميركيين، لكنه، في ما يخص قضايانا العربية، لا يقل سوءاً عن أي رئيس غيره، إلا أنه حسنة واحدة للعراقيين

من الزمان، لا بد أن يُفاجأ بان أميركا الجمهوريين أو أميركا الديمقراطيين، منذ قرن من الزمان، تصول وتجول بين ظهرانينا، وتصادق من يعادينا، وتعادي من يصادقنا، وتعطي الحكم في أوطاننا العزيزة لمن تشاء، وتزغ الملك ممن تشاء، وقد نبغى أسراها أجيالاً قادمة عديدة ما دامت تجد منا من يعاونها وياتمر بامرهما.

وعلى هذا أصبح من اللازم أن نتهم بالغفلة كل عربي أميركي يتعصب للمرشح الديمقراطي أو للمرشح الجمهوري، بالرغم من أن الجاليات العربية الأميركية، كلها، بقضها وقضيتها، ليس لها في مسار الانتخابات الأميركية أكثر من طنين ذبابة حول دكاكين القصابين.

ويمكن أن نفهم الدوافع التي تجعل العرب الأميركيين المخومة قلوبهم وجيوبهم بالولاء الإيراني يتحمسون لنصرة جو بايدن، ظالماً أو مظلوماً، وذلك لأنهم يتوقعون منه أن يكون يردها وسلاماً على دولة الولي الفقيه، ونفهم أيضاً سبب كرههم الشديد لدونالد ترامب والترويج لهزيمته في الانتخابات القادمة، وذلك لأنه جعل عدواته مع النظام الإيراني ورقة انتخابه الراححة الأقوى من كل ما لديه من أوراق غيرها.

ولكن الذي لا يمكن فهمه هو أن عرباً أميركيين غير معروف عنهم موالاة النظام الإيراني وحلفائه مشغولين بتلميع المرشح الديمقراطي بحماس ليس له نظير، وتكسیر أجنحة منافسه الجمهوري، وكان في يد هذا مفتاح الجنة، وفي يد ذلك مفتاح جهنم التي أعدت للكافرين.

فهم من همكون في اصطياد أي خطأ من أخطاء ترامب، حتى لو كان عابراً وعادياً يرتكبه البشر كل يوم، فينفخون فيه ويطلونه ويغرضونه، ويدللون به على سقوطه المؤكد القريب.

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

من نافلة القول إن الديمقراطيين الأميركيين والجمهوريين من طينة واحدة، لا فرق بين هؤلاء وهؤلاء في السعي لتحقيق المصالح العليا الاستراتيجية لدولتهم وأحزابهم. فهم لا يتورعون عن استخدام كل ما لدولتهم العظمى من جبروت اقتصادي وسياسي وعسكري واستخباراتي وتكنولوجي لفرض الهيمنة على الشعوب الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة، الحرة والمستقلة والأسيرة، وبكل ما لديهم من اجتهادات واختراعات واساليب ووسائل كفيلة بتحقيق المطلوب، حتى لو اضطروا إلى مخالفة مبادئ الشرعية الدولية والسماوية والعرفية والأخلاقية، عند الضرورة.

أما في ما يعيننا، نحن سكان الأرض العربية الماكولين الذمومين فلم يختلفوا في تعاملهم معنا على طول تاريخنا الحديث الطويل.

فسجل حكوماتهم الجمهورية والديمقراطية المتعاقبة يُخبرنا بان بلادنا وشعوبها ليست لها عند أي منهم أهمية واعتبار إلا بمقدار ما يحتاجون منها إلى أدوات محلية في حروبهم السياسية والاقتصادية

مع الدول أو القوى المنافسة التي لا تقل عنهم طمعا في ثروات أرض هذه البلاد وجارها وأنهاها وجبالها وصحاريها الواسعة ومواقفها الجيوبسياسية التي يعرفون أهميتها التي لا تعوز.

والنخب المستقل المحياد الذي يفتش في أنقاض العراق وسوريا ولبنان ومصر وليبيا واليمن والسودان وفلسطين، على مدى ما يقرب من قرن

انهيار الفساد في العراق.. هل بات وشيكاً؟

الجمعية العراقية الأميركية. إن المطلوب من حكومة الكاظمي "الانتقالية" أكبر بكثير من قدرتها على تحقيقه، فتشكيلها على أسس المحاصصات، سيحد كثيرا من قدرتها على الحركة، بغض النظر عن الاتفاق على شخص رئيسها، وعن التسوية الاضطرارية بين طهران وواشنطن، ولكن تأليف الحكومة وعودة التظاهرات، على الرغم من كورونا والتصعيد الأميركي الإيراني، دليل على قوة إرادة المتظاهرين العراقيين وإصرارهم على اقتلاع جذور الفساد من بلدهم.

هذا الرأي عبّر عنه السفير السابق الدكتور عدنان مالك، الذي قال لي: إذا كان الفساد أسوأ جرائم نظام المحاصصة الطائفية الفاشل، فإن خيانة الوطن أسوأ منها، والكاظمي كان من بين الزمرة الخائنة، التي وقعت على وثيقة احتلال العراق، وكان قد تربى على أيدي المخابرات الأميركية، خلال حقبة رعايتها لما يسمى بالمعارضة العراقية، وكان، بوصفه صحافياً، قد تعاون مع كنعان مكية في تأسيس مؤسسة ذاكرة العراق، التي نقلت، بعد الاحتلال، الإرث التاريخي للعراق إلى الولايات المتحدة ومنها إلى إسرائيل.

هذه الاحتجاجات باستخدام شعارات المتظاهرين نفسها: انتخابات مبكرة، مكافحة الفساد والفساديين، إعادة هيكلة الدولة وسيادتها، المنافذ الحدودية قتلة المتظاهرين، ومواجهة النفوذ الإيراني.. وظيفة الكاظمي هي استيعاب الشباب عن طريق ترويض الشعارات المذكورة لكسب الشارع وسحب البساط من تحت أقدام المتظاهرين تساعده في ذلك ماكينات إعلامية مخابراتية ضخمة تطلب له، ومؤسسة علاقات أميركية تضع له برامج وخطط لنشاطات هدفها خداع الناس البسطاء، والتظاهر بالعمل على تنفيذ أهداف المحتجين كالدعوة للانتخابات، وزيارات عائلات الشهداء وترتيب لقاء لعدد من الشباب اختارتهم المخابرات في تجمع في الشارع ليعدهم بالتعين وزياراته إلى المنافذ الحدودية. وهذه كلها خطط مرسومة لتغيير مزاج الناس البسطاء، تدريجاً وبخس ودروس، وهؤلاء البسطاء ربما لن يشجعوا أولادهم على الاستمرار بالتظاهرات بذريعة: دع الرجل يعمل، ولنعطه فرصة.

من المستحيل أن يجرؤ أي حاكم في العراق، الآن أو مستقبلاً، والكلام ما زال لحسن حسين، "على تجاوز الخطوط التي وضعها الأميركيون، في بداية الاحتلال، والمتعلقة بأسس نظام المحاصصة بين الطوائف والقوميات، لأن ذلك يتطلب انقلاباً عسكرياً قد يحظى ببعض التأييد الشعبي لكنه لن يكون أحسن حالا من الانقلابات والثورات، التي حدثت في العراق، منذ تأسيسه كدولة في أوائل القرن العشرين، ومع ذلك فإن الإجراءات ضد الفاسدين من الدرجة الثانية والثالثة إجراءات جيدة فهي، في الأقل، ترعب كبار الفاسدين وتخيف الصغار".

بقية أخطر الآراء في إجراءات الكاظمي باستهداف الفاسدين هو الرأي القائل إن هذه الإجراءات تهدف إلى قمع الثورة الشعبانية الواسعة في العراق، والتي سيبلى عمرها عاما كاملاً، بعد أيام، ومفاد هذا الرأي أن الولايات المتحدة تظاهر، في العلن، بدعم المطالب الشعبية للمتظاهرين ولكنها، في الوقت نفسه، تعمل على إنهاء

وظيفة الكاظمي هي استيعاب الشباب وسحب البساط من تحت أقدام المتظاهرين، تساعده في ذلك ماكينات إعلامية مخابراتية ضخمة ومؤسسة علاقات أميركية تضع له برامج وخططا لنشاطات هدفها خداع الناس البسطاء،

إن خلاصة الرأي، الذي تقدم، هو أن خطوات الكاظمي هي تطبيق لخطط أميركية إيرانية لإنهاء الاحتجاجات وإبقاء نظام المحاصصة الطائفية وما يسمى بالعملية السياسية على ما هو عليه وإكمال مخطط تدمير العراق خدمة للمشروع الصهيوني.

هناك رأي لصحافي عراقي كبير هو محسن حسين، ورد خلال حديثي المطول معه، قد لا يرضى عنه الكثيرون، لكنه يبقى رأياً لصحافي مخضرم، فهو يقول إن "أميركا تدعم رئيس الحكومة الحالية مصطفى الكاظمي وإن ما يقوم به من إجراءات ضد الفساد والفاسدين يحظى بالتأييد الأميركي، وهي إجراءات تتماشى، إلى حد ما، مع المطالب الشعبية في التظاهرات، التي عمت العراق، لكن المشكلة أنها إجراءات تناولت الصف الثالث والثاني من الفاسدين".

والواقع، أن الفساد لن ينتهي بمعجزة ولن يعالج بالنيات الطيبة، فهو، في بلاد ما بين النهرين، شبيه باختطوط متعدد الرؤوس والأطراف من قمة الهرم إلى "الموظفين الصغار"، فضلا عن تعدد أشكاله وتنوع أساليبه، والعراقيون كلهم يدركون من الذي أسس للفساد ونظر له وابتكر الاعيب سلب ثروات البلاد وتجريدها من مخراتها، فيما يستمر قرع الطبول الحكومية أن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي قد أعد خطة شاملة للقضاء على لصوص الدولة وكبار الحرامية.

لكن العراقيين سمعوا ويسمعون، كل يوم، جمجمة ولا يرون طحنا، ويردون في مجالسهم، الخاصة والعامه، أن الكاظمي لو كان جادا وصادقا لسنى حبتان الفساد باسمائهم ولعرض خطته الإصلاحية المزعومة على الشعب، لكنه لم يفعل ولن يفعل، بعد أن ثبت أنه جزء من طبخة الفساد، فقد دأب على

د. باهرة الشيلخي
كاتبة عراقية

الربع يسود الطبقة السياسية في العراق، بعد الإجراءات الأخيرة، التي اتخذها رئيس الوزراء في البلاد مصطفى الكاظمي باعتقال عدد من المسؤولين الفاسدين، لكن الشعور الغالب، الذي يسود بلاد الرافدين هو أن هذه الاعتقالات صورية، ولو لم تكن كذلك لبدأت بالرؤوس الكبيرة للفساد، لأن أي خطوة باتجاه معالجة دولة الفساد، باعتقاد العراقيين، لا بد أن تبدأ بسلبان الفساد نوري المالكي وبرؤساء الوزراء السنة، الذين تعاقبوا على حكم البلاد، بعد سنة الاحتلال 2003.

وإجمالاً، فإن ما يروى له إعلام السلطة من احتجاز بعض الفاسدين يبقى لدى شباب انتفاضة تشرين مجرد كلام في مطلق الهواء، إن لم يكن هراء، فالشباب الثائرون، وهم يطولون قريبا على ذكرى السنة الأولى من انتفاضتهم الوحيدة يرددون، اليوم، أن قوس الصبر ما عاد فيه من متزح، وغدا سيسمع الظالمون صوت الثورة وهي تدق الأجراس.

إن الحل والعقد في القضية العراقية غدا بيد الشباب الثائر، الذي دفع دمه وقدم مواكب من الشهداء من أجل أن تكون له اليد العليا والقول الفصل في مستقبل العراق، فهو وحده المعني بهذا المستقبل.

الوضع المالي للعراق، بنحو كبير، فالفاسدون نهبوا أكثر من 799 مليار دولار، وإذا تمكن الكاظمي من إعادة نصف المبلغ المنهوب سيكون الوضع المالي للعراق بخير، كما يرى أستاذ الاقتصاد محمد طاعة، الذي عدّ كل ما يجري من اعتقالات لصغار الفاسدين لعبة جديدة من الألعاب الشيطانية في واشنطن وطهران.

إجراءات الكاظمي كلها تبدو لغالبية العراقيين مجرد مسرحية فهو أدى ما عليه ورعى الكرة في ملعب القضاء، وهو يعلم ذلك، علم اليقين، بسبب واقع القضاء الفاسد، الذي ما زال تحت تأثير الأحزاب الفاسدة وميليشياتها.

ستبقى هذه الإجراءات محاولة من الكاظمي لكسب عطف فوار تشرين وتخفيف الغليان الشعبي في الشارع العراقي، ونحن على أبواب الذكرى السنوية الأولى لثورة تشرين، كما أفادني الدكتور ريمون جورج، سكرتير



لكن العراقيين سمعوا ويسمعون، كل يوم، جمجمة ولا يرون طحنا، ويردون في مجالسهم، الخاصة والعامه، أن الكاظمي لو كان جادا وصادقا لسنى حبتان الفساد باسمائهم ولعرض خطته الإصلاحية المزعومة على الشعب، لكنه لم يفعل ولن يفعل، بعد أن ثبت أنه جزء من طبخة الفساد، فقد دأب على